

"فريق العمل للاعتقالات الاعتباطية": ثبوت وجود سجناء لبنانيين في سوريا

باريس - "النهار" ٢٣/٣/٢٠٠٤

اعرب "فريق العمل من اجل الاعتقالات الاعتباطية" التابع للجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة، عن اعتقاده بصحة الادعاءات عن وجود معتقلين لبنانيين في سوريا. وقال في تقرير: "بعد التحقق من صحة الادعاءات والشكاوى من ان السلطات السورية تقوم باعتقال مواطنين لبنانيين ونقلهم الى سوريا، من دون اي اعتبار قانوني، مثل قضيتي طانيوس الهبر ونجيب يوسف جرمانى، ثبت ان هذه المزاعم صحيحة، وعلى السلطات السورية معالجة الوضع فوراً بما ينسجم مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وتقديم اجابات واضحة عن المعتقلين اللبنانيين لديها، نجيب يوسف جرمانى والرقيب في الجيش طانيوس كميل الهبر".

وفي ما يخص جرمانى، اوضح التقرير انه من "بلدة بعبدات، اعتقل في ٢٤ كانون الثاني داخل منزله في بعبدات بواسطة ضباط من الاستخبارات اللبنانية لم يعرفوا عن انفسهم، ولم يقدموا اي مذكرة توقيف، ونقلوه الى سوريا حيث اتهم بالتجسس لمصلحة اسرائيل، وحكم عليه بالاعدام، في وقت لا تهتم فيه الحكومة اللبنانية باستعادة المعتقلين اللبنانيين في سوريا".

وعندما سأل الفريق السلطات السورية عن مصير جرمانى، كان جوابها انه اعتقل بتهمة التجسس لمصلحة العدو الاسرائيلي وحوكم بالاعدام في صورة عادلة بحسب القانون السوري، في حين تؤكد مصادر الفريق ان المحاكمة لم تكن عادلة، ووفق عائلته، فهو لم يتمكن من تعيين محام مستقل، كما ان الحكم بالاعدام لم يكن قابلاً للاستئناف.

وتؤكد مصادر الامم المتحدة، ان جرمانى وضع في السجن الافرادى ومنعت عائلته من زيارته. وفي ١٢ ايار ٢٠٠٣ كتب الفريق الى الحكومة السورية طالبا معلومات عن مصيره وظروف محاكمته واعتقاله، لكنها لم تلق اي جواب فأعدت اللجنة طرح السؤال على الحكومة السورية في ١٩ آب ٢٠٠٣، وكان جواب السلطات السورية انها احالت رسائل اللجنة على المراجع المختصة ولم تتلق منها اجابات حتى الان، وقالت اللجنة ان امام الحكومة السورية اربعة اشهر لتنفيذ الادعاءات المقدمة ضدها لمصلحة المعتقل جرمانى.

واعتبر الفريق ان "الحكومة السورية لم تثبت ان الحكم بالموت على جرمانى، جرى في محاكمة عادلة ومستقلة، او ان المتهم حظي بفرصة الدفاع عن نفسه ومساعدة محام مستقل، مما يتعارض مع المادتين التاسعة والعاشرة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمادتين ٩ و ١٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي وقعت عليه سوريا وهو يقع في اطار البند الثالث من برنامج عمل اللجنة".

وبناء على ما تقدم، تطلب اللجنة من السلطات السورية القيام بالخطوات اللازمة من اجل معالجة الوضع الذي قد يؤدي الى نتائج غير حميدة.

وبالنسبة الى الهبر، اكد الفريق انه "ولد عام ١٩٦٥ وهو من سكان الدكوانة اعتقلته الاستخبارات السورية في عين سعادة غداة ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠ ونقله الجيش السوري الى عنجر ومنها الى فرع فلسطين في سوريا من دون اتباع المعايير المتعارف عليها او ابراز اي مذكرات توقيف. وسجن الهبر اولاً في المزة حيث

سمح لوالده بزيارته، ولم توجه اليه اي اتهامات. واصدر القاضي العسكري الاول في سوريا احمد النعسان امرا بسجنه ونقله الى سجن تدمر حيث منعت عنه الزيارات".

وبحسب التقارير الواردة، فقد "وضع في السجن الانفرادي ١٢ عاما من دون محاكمة او توجيه تهمة اليه".

وعند سؤال الامم المتحدة الحكومة السورية عنه كان جواب السوريين انهم لا يعرفون شيئاً عن مصيره، رغم ان مصادر الفريق افادت نقلا عن معتقلين سابقين، ان الهبر كان معتقلا معهم حتى ايلول ١٩٩٣ في سجن الاستخبارات الجوية السورية قرب المزرة، وجرى تأكيد هذه المعلومات من مصدرين مختلفين، وخصوصا المعلومات عن نحو ٢٠٠ لبناني اعتقلوا في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠ عندما دخلت القوات السورية المنطلق الشرقية في بيروت، ونقلوا جميعا الى سوريا".